Kirkuk University Journal: Humanity Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية
ISSN P: 1992-1179
ISSN E: 3107-3360

The Grammatical Thought of Professor Rasim Al-Tahan in His Book The Reality of Vowel Change and Grammatical Inflection

Lect. (Ph.D). Koyan Ismael Jumaah
Koya university / Faculty of Education / Department of Arabic language
koyan.ismael@koyauniversity.org

Abstract:The renewal of Arabic grammatical studies is considered one of the major issues that has occupied contemporary researchers, especially in light of the educational difficulties and terminological complexities associated with traditional grammar, which have hindered its easy acquisition and comprehension. Within this context, the book *The Reality of Vowel Change and Grammatical Inflection* by Rasim Al-Tahan stands out as an intellectual attempt to reinterpret some inherited grammatical foundations by linking inflection to phonetic structure and linguistic function, while proposing alternative conceptions to certain established notions such as the theory of governance (*ʿāmil*), estimated inflection, and grammatical markers.

The problem of this study lies in identifying the nature of the grammatical thought adopted by Rasim Al-Tahan and evaluating the extent to which he succeeded in constructing a coherent vision that represents a reformative trend in Arabic grammar. The study proceeds from the hypothesis that Al-Tahan's project was not merely an attempt at educational simplification, but rather an effort to establish an alternative grammatical framework that reorganizes the relationship between grammar, phonetics, morphology, and semantics.

The research aims to clarify the features of this grammatical thought, analyze its most prominent terms and views, evaluate its scientific and methodological foundations, and determine its place among modern attempts to renew Arabic grammar. The study adopts the descriptive-analytical method, based on presenting and analyzing the author's ideas and relating them to both classical and modern grammatical contexts, while also employing the critical method to assess the results and identify their strengths and weaknesses.

As for the general structure of the study, it is divided into two main sections: the first is devoted to introducing Rasim Al-Tahan, his academic biography, and his works; the second examines his grammatical doctrine in *The Reality of Vowel Change and Grammatical Inflection* through studying the major issues he raised, such as the Theory of Adaptation, the critique of the theory of governance, and the reinterpretation of inflection and vowel change. The study concludes that Al-Tahan's project represents a serious attempt to renew Arabic grammatical thought, although it still requires further methodological precision and comparative scientific application.

Keywords: Theory of Adaptation, Grammatical Renewal, lenition, weak form, vowel loss, truncatio

الفكر النحوي للأستاذ راسم الطحان في كتابه (حقيقة الإعلال والإعراب)

د.كويان إسماعيل جمعه*

koyan.ismael@koyauniversity.org

الملخص

يُعَدُّ تجديد الدرس النحوي العربي من القضايا التي شغلت الباحثين المعاصرين، ولا سيما في ظل ما يواجهه النحو التقليدي من صعوبات تعليمية وتشعّبات اصطلاحية حالت دون سهولة تلقيه واستيعابه، وفي هذا السياق يبرز كتاب حقيقة الإعلال والإعراب للأستاذ راسم الطحان بوصفه محاولة فكرية تسعى إلى إعادة قراءة بعض الأسس النحوية الموروثة، من خلال ربط الإعراب بالبنية الصوتية والوظيفة اللغوية، واقتراح تصورات بديلة لبعض المفاهيم الراسخة.

وتتمثل إشكالية البحث في الكشف عن طبيعة الفكر النحوي الذي تبناه راسم الطحان، ومدى نجاحه في بناء رؤية متماسكة تمثل اتجاهاً تجديدياً في النحو العربي، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن مشروع الطحان لم يكن مجرد محاولة للتيسير التعليمي، بل سعى إلى تأسيس تصور نحوي بديل يعيد تنظيم العلاقة بين النحو والصوت والصرف والدلالة.

ويهدف البحث إلى بيان ملامح هذا الفكر النحوي، وتحليل أبرز مصطلحاته وآرائه، وتقويم أسسه العلمية والمنهجية، وبيان مكانته ضمن محاولات تجديد النحو العربي المعاصر، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القائم على عرض أفكار المؤلف وتحليلها وربطها بالسياق النحوي القديم والحديث، مع الإفادة من المنهج النقدي في تقويم النتائج وبيان مواطن القوة والضعف فيها.

أما المخطط العام للبحث فقد جاء في محورين رئيسين: خُصِّص الأول للتعريف براسم الطحان وسيرته العلمية ومؤلفاته، في حين تناول الثاني مذهبه النحوي في كتاب حقيقة الإعلال والإعراب، من خلال دراسة أبرز القضايا التي طرحها، مثل نظرية التكيف، ونقد العامل، وإعادة تفسير الإعراب والإعلال. وقد خلص البحث إلى أن مشروع الطحان يمثل محاولة جادة في تجديد الفكر النحوي العربي، وإن كان بحاجة إلى مزيد من الضبط المنهجي والتطبيق العلمي المقارن.

الكلمات المفتاحية: نظرية التكيّف، تجديد النحو، الليّن، الهين، الغبن، البتر

المقدمة

يُعَدُّ الدرس النحوي العربي من أكثر الحقول المعرفية التي شهدت تراكماً علمياً ممتداً عبر القرون، إذ لم يقتصر اهتمام العلماء فيه على ضبط أواخر الكلمات وبيان العلاقات التركيبية فحسب، بل تجاوزه إلى البحث في علل الظواهر اللغوية وأسرار انتظامها ووظائفها الدلالية والصوتية. ومن هنا ظلّ النحو

* مدرس ، دكتوراه، جامعة كويه، koyan.ismael@koyauniversity.org

العربي مجالاً مفتوحاً للمراجعة والتجديد وإعادة النظر، كلما ظهرت حاجة علمية أو تعليمية تستدعي قراءة جديدة للموروث النحوي.

وفي هذا السياق يبرز الأستاذ راسم الطحان بوصفه واحداً من الباحثين الذين سعوا إلى تقديم رؤية مغايرة لبعض المسلَّمات النحوية الشائعة، وذلك في كتابه حقيقة الإعلال والإعراب، الذي حاول فيه إعادة تفسير جملة من القضايا النحوية والصرفية تفسيراً يقوم على الربط بين النظام النحوي والبنية الصوتية، مع ميل واضح إلى التبسيط وتقليل التشعبات الاصطلاحية التي أثقلت الدرس النحوي التقليدي.

ولا تنبع أهمية هذا الكتاب من نتائجه فحسب، بل من جرأته المنهجية في مساءلة مفاهيم راسخة، مثل: نظرية العامل، والإعراب التقديري، والعلامات الإعرابية، وتقسيم الكلمات المعربة. فقد اتجه المؤلف إلى بناء جهاز اصطلاحي جديد، وإلى اقتراح تصورات بديلة تقوم على ما سمّاه نظرية التكيف، محاولاً أن يجعل التغيرات الإعرابية ذات أساس صوتي ووظيفي، لا مجرد آثار لعوامل معنوية أو لفظية كما هو شائع في كتب النحو.

ويُظهر هذا التوجه أن مشروع الطحان لا يقتصر على مجرد التيسير التعليمي، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تأسيس فكر نحوي بديل يعيد ترتيب العلاقة بين النحو والصوت والصرف والدلالة. وهذا ما يجعل دراسته جديرة بالبحث؛ لأن قيمتها لا تكمن في الاتفاق أو الاختلاف مع نتائجها، بل في كونها تمثل نموذجاً من محاولات تجديد النحو العربي من داخله.

وتسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن ملامح الفكر النحوي عند الأستاذ راسم الطحان في كتابه المذكور، وبيان الأسس التي قام عليها مشروعه، وتحليل أهم مصطلحاته وآرائه، مع مناقشة مدى نجاحه في بناء رؤية متماسكة يمكن أن تسهم في تطوير الدرس النحوي المعاصر.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى قسمين: خُصِّص الأول للتعريف بالأستاذ راسم الطحان وسيرته العلمية وآثاره، أمّا القسم الثاني فتناول مذهبه النحوي في كتاب حقيقة الإعلال والإعراب، من خلال تحليل أبرز القضايا التي عرضها، وبيان أبعادها العلمية والنقدية.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القائم على عرض آراء المؤلف وتحليلها وربطها بالسياق النحوي القديم والحديث، مع الإفادة من المنهج النقدي في تقويم تلك الآراء وبيان مواضع القوة فيها وما قد يرد عليها من ملاحظات.

القسم الأول

التعريف بالأستاذ راسم علي الطحان

يُعَدُّ الأستاذ راسم علي الطحان من الشخصيات العلمية التي سعت إلى تقديم قراءة تجديدية للدرس النحوي العربي في العصر الحديث، إذ انصرف اهتمامه إلى مراجعة عدد من القضايا التي استقر عليها الفكر النحوي التقليدي، محاولًا إعادة بنائها على أسس يراها أكثر اتساقًا مع طبيعة اللغة العربية وأقرب إلى التيسير العلمي والتعليمي. وتبرز أهميته في كونه لم يكتفِ بترديد الموروث، بل اتجه إلى مساءلته واقتراح بدائل تفسيرية تسعى إلى تجاوز ما يراه من تعقيد أو اضطراب في بعض أبوابه.

تشير المعلومات المتوافرة إلى أنّه وُلِدَ في مدينة حماة السورية سنة ١٩٢٤م، ونشأ في بيئة علمية كان لها أثر واضح في تكوينه الفكري؛ إذ كان والده معلّمًا للغة العربية، الأمر الذي أسهم في توجيه اهتمامه المبكر نحو علوم العربية وآدابها. وقد عُرف بسعة اطلاعه وتنوع معارفه، فلم يقتصر على علوم اللغة، بل امتدّ اهتمامه إلى الرياضيات والفيزياء والكيمياء، فضلًا عن إتقانه عددًا من اللغات الأجنبية، وهو ما يكشف عن نزعة عقلية تحليلية انعكست لاحقًا في طريقته في النظر إلى الظواهر اللغوية.

وقد شغل الطحان عددًا من الوظائف الإدارية والرسمية، كما مارس المحاماة مدة طويلة، الأمر الذي أكسبه خبرة عملية في التفكير المنطقي والتنظيمي، وهي سمات تبدو واضحة في مشروعه النحوي، الذي اتسم بالرغبة في إعادة ترتيب القواعد وتقليل التفرعات وإخضاعها لمنهج أقرب إلى النسق العقلي.

ولا تقف ثقافة الطحان عند حدود اللغة أو القانون، بل امتدت إلى علوم القرآن والحديث وأصولهما، فضلًا عن اطلاعه على مصادر التراث العربي، مما أتاح له النظر إلى النحو العربي ضمن شبكة معرفية أوسع، لا بوصفه علمًا منفصلًا عن غيره من العلوم. ومن هنا يمكن فهم محاولته الربط بين النحو والصوت والعروض والدلالة، وهي محاولة تدل على رؤية شمولية تتجاوز التقسيمات التقليدية الضيقة.

أولًا: آثاره العلمية

يأتي في مقدمة نتاجه العلمي كتاب حقيقة الإعلال والإعراب، وهو أبرز أعماله وأكثرها دلالة على مشروعه الفكري؛ إذ حاول فيه الكشف عمّا يراه "الحقائق" التي تحكم النظام النحوي، واقترح من خلاله عددًا من المصطلحات الجديدة، كما أعاد تفسير الإعراب في ضوء العلاقة بين البنية الصوتية ووظيفة التركيب.

كما أشار إلى مؤلفات أخرى، منها: النحو الحديث والإعراب الحديث، فضلًا عن محاضرات ومقالات ومخطوطات متعددة، وكلها تدل على أن مشروعه لم يكن فكرة عارضة، بل محاولة متكاملة أراد من خلالها إعادة بناء التصور النحوي السائد.

ثانيًا: ملامح شخصيته العلمية

تكشف مؤلفاته عن شخصية علمية تتسم بعدة خصائص، من أهمها:

١. النزعة التجديدية: إذ لم يتردد في نقد عدد من الأصول النحوية الموروثة.

٢. الروح التحليلية: فقد سعى إلى تفسير الظواهر لا مجرد وصفها.

٣. البعد التعليمي: إذ كان التيسير مقصدًا واضحًا في كثير من آرائه.

٤. الجرأة الاصطلاحية: حيث استحدث مصطلحات جديدة تعبّر عن رؤيته الخاصة.

٥. النظر التكاملي: إذ ربط النحو بعلوم أخرى كالصوت والعروض.

ثالثًا: تقويم عام لشخصيته العلمية

يمكن القول إن قيمة راسم الطحان لا تُقاس بمدى شيوع آرائه أو تبنّيها في المؤسسات التعليمية، وإنما تُقاس بكونه مثّل صوتًا نقديًا داخل الدرس النحوي الحديث، حاول أن يوقظ الأسئلة الكبرى المتعلقة بمنهج النحو وأسس بنائه. فالمشروعات العلمية التجديدية لا تُقاس دائمًا بانتشارها المباشر، بل بما تفتحه من آفاق جديدة للنقاش وإعادة التفكير.

ومن ثمّ، فإن دراسة الطحان تُعَدُّ دراسة لواحد من الاتجاهات الحديثة التي سعت إلى تحرير النحو من الجمود المدرسي، وردّه إلى منطق اللغة ووظيفتها، وهو ما يمنحه مكانة خاصة ضمن محاولات تجديد النحو العربي في العصر الحديث.

المحور الثاني : مذهبه النحوي في متابه " حقيقة الإعلال والإعراب"

يمثّل كتاب حقيقة الإعلال والإعراب جوهر المشروع العلمي للأستاذ راسم الطحان، إذ تتجلّى فيه رؤيته النحوية بصورة أكثر وضوحًا ونضجًا. فالكتاب لا يقف عند حدود معالجة مسألة جزئية من مسائل النحو أو الصرف، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة النظر في عدد من الأصول النظرية التي قام عليها النحو العربي التقليدي، وفي مقدمتها مفهوم الإعراب، ونظرية العامل، وأسباب التغيرات الصوتية والصرفية في بنية الكلمة.

ويكشف هذا المنهج أن الطحان كان يسعى إلى بناء تصور جديد يجعل النحو أكثر اتصالًا بالبنية الطبيعية للغة، وأقل اعتمادًا على التعليلات الذهنية المجردة التي شاعت في بعض كتب المتأخرين.

أولًا: قاعدة الإعراب

يُعَدُّ الإعراب من أكثر القضايا مركزية في الفكر النحوي العربي، وقد تناوله القدماء بوصفه تغيرًا في أواخر الكلمات بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا. غير أن الطحان حاول إعادة صياغة هذا المفهوم، إذ لم ينظر إلى الإعراب على أنه مجرد علامات شكلية، بل بوصفه نظامًا وظيفيًا يهدف إلى تنظيم العلاقات داخل الجملة.

فالإعراب والنحو متشابهان ، إذ إنّ بعض النحاة يراهما مسميان لمعنى واحد ويختلفان من الناحية الوظيفية التي يؤديها كل واحد منهما ، فكلاهما يهتم بتغيير أواخر الكلمات لذلك سمّيَ الإعراب نحوًا والنحو إعرابًا ، وقد قصّر بعض النحاة المتأخرين النحو على الجانب الإعرابي فقط ، كما نجد ذلك في حاشية الصبان (الرؤوف، صفحة ١٨/ج١)، والاقتراح في علم أصول النحو (السيوطي(ت٩١١هـ)، ٢٠٠٦، صفحة ٧)، وغير ذلك .

أما عند الأستاذ راسم الطحان ، فقد جاء بمفهوم جديد للإعراب ، وفق معطيات و مؤثرات علم الصوت ، فيرى بأنّ الإعراب هو : " ليس إلا تغييرًا لفظيًا ظاهرًا، يطرأ على الكلمات المرنة، القابلة، بحكم طبيعة بنيتها، للتكيّف،

وذلك في مواضع بعينها من الجملة، تستدعي ذلك التغيير، تحسينًا لجرس الكلام، وتحصي لا للتوافق بين اللفظ والمعنى. (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، صفحة ١٧٩)

وهذا التفسير لظاهرة الإعراب المبني على ما سميناه (بنظرية التكيف)، لا يعد مطلقًا بما افترضته (نظرية العوامل) التقليدية، من وجود إعراب تقديري، وإعراب محلي، بل يعد ذلك الافتراض وهمًا باطلا، ولا يمت إلى حقيقة الإعراب في العربية بأية صله.

وعلى هذا الأساس فهو يؤكد نظرية التكيّف ، وينفي نظرية العوامل، ولا يعتريها أهمية، لأن من يعترف بنظرية التكيف لا يمكن أن يعمل بنظرية العوامل التقليدية، والتي تعترف بوجود الإعراب التقديري والمحلي، ولهذا فهو يقرّ بنظرية التكيّف ويجعلها ثابتة من ثوابت اللغة، ويرى بعدم وجود الإعراب التقديري والمحلي، ويطلق عليه الوهم .

فنظرية التكيّف : هي نظرية جاء بها الأستاذ راسم الطحان بديلا عن نظرية العوامل التقليدية ، وقد قصّر الإعراب على التغيير الظاهر في أواخر الكلمة (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، صفحة ١٧٩)، ويرى بأن التكيّف تكيّف الألفاظ المرنة مع ما يجاورها، لغرض جمالي أو افصاحي .

ثانيًا: الليّنات

وهي من المصطلحات المحدثة في كتاب الحقيقة ، استحدثها الدكتور الطحان ، وذلك بعدما صنّف العلامات ، والحركات ، والمدات ، وحروف العلة ، تحت سقف واحد ، وسنوضح تعريف كل من هذه المصطلحات:

- العلامات و الحركات: فالإعراب التقليدي يظهر تأثيره في الجملة بواسطة العلامات الإعرابية، ويكون بالحركات أو ما ينوب عنها وهي الحروف، وعلامات الإعراب دوال على معانيه ، والمعروف أن تلك العلامات في العربية هي الضمة والفتحة والكسرة والألف والواو والياء (الأنصاري(ت٧٦١هـ)، ٢٠٠٤، الصفحات ٣٨-٧٤/ج١)، وينظر: (اليازجي، ٢٠٠٣، الصفحات ٩٨-١٠٠)فتكون للرفع الضمة والواو والألف والنون، وللنصب الفتحة والألف وثبوت النون، والياء وحذف النون والكسرة بدل الفتحة (جني(ت٣٩٢هـ)، ١٩٥٣، صفحة ٣٦)، وللجر الكسرة والياء والفتحة بدل الكسرة، وللجزم السكون وحذف حرف العلة وحذف النون (عبداللطيف، ٢٠٠١، صفحة ١٢٩)، وينظر (البعلي(ت٧٧٨هـ)، ٢٠٠٢، صفحة ١٤٨/ج١) .

أما العلامات والحركات عند الأستاذ ، فقد قسّمها إلى خمسة أقسام (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، صفحة ٢٠٩)،وهي:

١. الضم ، وهو جعل علامة الشكل الأصلي ضمة، أو من جنس الضمة ، الرجلَ ـ الرجلُ ، أخا ـ أخو.

٢. الكسر ، وهو جعل علامة الشكل الأصلي كسرة، أو من جنس الكسرة ، الرجال ـ الرجلِ ، أخا ـ أخي.

٣. التسكين ، هو قلب الفتحة سكونا ، يكتبَ ـ يكتبْ.

٤. البتر ، وهو حذف الآخر ، يقضي ـ يقض.

٥. الغبن ، هو جعل حرف العلة الواقع آخرا، أو قبل الآخر مدّة من جنس حركة العلة، يدعو ـ يدعُو ، يرميَ ـ يرمي.

فيرى بأنّ الضمة والفتحة والكسرة لا تُفهم – في تصوره – بعدّها رموزًا مستقلة، وإنما أدوات صوتية تساعد في بيان موقع الكلمة وعلاقتها بما قبلها وما بعدها. وهذه الرؤية تقرّب الإعراب من الوظيفة التواصلية للغة، وتخرجه من الإطار التعليمي الجامد.

وتكمن أهمية هذا التصور في أنه يحاول ربط الشكل النحوي بالغرض الدلالي، وهي مسألة تتفق مع بعض الاتجاهات اللسانية الحديثة التي ترى أن البنية النحوية تؤدي وظيفة داخل النظام اللغوي.

فنلاحظ أنّه استخدم المصطلحات العروضية في الإعراب ، إذ إنّ البتر أحد مصطلحات علم العروض ، و يعني : ذهاب السبب الخفيف من آخر التفعيلة ، ثم حذف ساكن الوتد المجموع ، وتسكين ما قبله (الواصل، (د.ت)، صفحة ٢٢)أي : الحذف + القطع

١. **فاعلاتن** :تحذف "تن" (حذف)، فتصبح "فاعلا"، ثم يقطع الوتد (تسكين اللام وحذف الألف)، لتصبح "**فَاعَلْ** "أو تُنقل إلى فَعْلُنْ.
٢. **مفاعيلن** :تحذف "لن" (حذف)، فتصبح "مفاعي"، ثم يقطع الوتد، لتصبح "**مَفْعَلْ** "أو تُنقل إلى فَعْلُنْ.

يتقاطع طرح الطحّان بوضوح مع علم العَروض، خاصة في الزحاف(تغيير جزئي)، والعلة(تغيير كلي)، وهو ما يقابل عند الطحّان:

١. الغبن: أي حذف جزئي .
٢. البتر: أي حذف كلي.

وقد أشار أهل العروض، نقلًا عن الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى ظاهرة التغيير الصوتي في البنية الوزنية للكلمة والمعروفة بالزحافات والعلل، والتي تعرّف بانها تغييرات تتدرج بين النقص الجزئي والحذف الكلي، (الأوسط، (د.ت)، الصفحات ٤٥-٥٢)؛ (التبريزي، الكافي، صفحة ٨٠)، وهو ما يقابل عند الطحّان مفهومي الغبن والبتر.

وقد أشار الخليل بن أحمد إلى هذه الظاهرة في سياق الحديث عن التغييرات الصوتية في الوزن، مما يدل على أن التدرّج في الحذف والتغيير مبدأ مشترك بين العروض والنحو.

المـدّات : هو عبارة عن إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ الثلاثة بزيادات مختلفة على المدّ الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المدّ إلّاَ به ، وحدّ المدّ مطلقًا طول زمان صوت الحرف، فليس بحرف ولاا حركة ولا سكون، بل هو شكل دال على صورة غيره كالغنة في الأغن، فهو صفة للحرف ولابد للمدّ من شرط وسبب، فالشرط هو حرف المدّ، والسبب موجبه من سكون أو همز، وحروف المدّ ثلاثة ٢ (البنا، ١٩٨٧، صفحة ٣٧)، هي:

١. الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، نحو :﴿ البَاطل ﴾، ﴿ قَال ﴾، ﴿ الإنسَان ﴾ وأمثالها.
٢. الواو الساكنة المضموم ما قبلها، نحو :﴿ قالُوا ﴾، ﴿ يقُول ﴾، ﴿ تَكُونُ ﴾ لَه وأمثالها.
٣. الياء الساكنة المكسور ما قبلها، نحو :﴿الذي﴾، ﴿قيل﴾، ﴿ دينَهُم﴾ وأمثالها.

أما المدّات عند الأستاذ ، فقد عرفها بأنهّا : "صوت صائت مكمّل ، بمعنى أنها إنّما تكمّل الحركة وهي ، صائت قصير .. إلى ... صائت طويل ، أي حركة طويلة " (الطحان، مخطوطة النحو المقارن، صفحة ٧)، أي أنها مكونة من حركة ومدّة متجانسين.

أما حروف العلة ، فهي الألف والواو والياء ، في حين أطلق الأستاذ تسمية (المعتلّات) عليها؛ وذلك ليشمل المدات أيضا على حد سواء ، وذلك ليوافق القواعد المتعلقة بالتغييرات الإعرابية الصوتية (الطحان، مخطوطة النحو المقارن، صفحة ٤)، والذي أوصله إلى هذا المفهوم هو أنه لا يمكن أن نجمع صوتين مختلفين من حيث الطبيعة تحت تعريف واحد ، فمثلا : (حوْر ، حُور) ، الواو في الكلمة الأولى من الصوامت ، وفي الثانية من الصوائت ، وهذا الخلط لا يجوز علميّا.

في اللسانيات الحديثة، يتم النظر إلى الظواهر الصوتية بوصفها خاضعة لمبدأ الاقتصاد (Economy) والسهولة النطقية (Ease of Articulation)، وهو ما يتوافق مع ما طرحه الطحّان في كتابه، فيرى

العالم اللغوي رومان جاكبسون: "تميل الأنظمة الصوتية إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة بأقل جهد ممكن" (Jakobson, 1962, p. 263)، كما يشير دانيال جونز إلى أنّ: "سهولة النطق عامل حاسم في تطور البنى الصوتية"[5] (Jones, 1891, p. 45) ، وهذه المبادئ تمثل امتدادًا حديثًا لما أدركه القدماء، وتُعدّ أساسًا علميًا لما قام به الطحّان من ربط بين الصوت والإعراب.

ثالثًا: الشكل الأصلي والشكل المرن

يقصد بالشكل الأصلي ، الذي تكون عليه الكلمة عند دخولها الجملة ، أي شكل معين قبل حدوث التغييرعليها (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، صفحة ١٨٣)، أي ما يسمى بالنحو التقليدي ، خالية من علامات الإعراب ، ويطلق الأستاذ مفهوم قاعدة إيثار الأخف ، ويقصد به دخول الكلمة في الجملة بأخف حركاتها مثل: (الرجل)، وهذه القاعدة معروفة عند علماء العربية ، ولكن لم يلتفتوا إليه، وذلك لأنهم ارتضوا بتعقيد وتثقيل النحو بالعوامل وخاصة المعنوية منها ، وفي المقابل هناك قاعدة تسمى قاعدة حفظ الانتماء، كالفعل الجامد أو غير المتصرف في النحو التقليدي،

فهو ما أشبه الحرف في ملازمته لصيغة واحدة وهو مجرد من الزمان والحدث ، كالأفعال التي تدل على المدح والذم ، وفعلي التعجب (ما أفعله ، أفعل به) (مرجان، ٢٠٠٠، صفحة ٥٢).

وأطلق على الكلمات التي تدخل الجملة بأكمل أشكالها، مثل : (يقضيَ)، ويطلق على هذه الأشكال بالمرن ، فهو الشكل الذي يطرأ عليه التغيير عند دخولها الجملة، وذلك بحكم طبيعة بنيتها، ودعت الضرورة لملائمة الألفاظ فيما بينها، وكذلك ملائمتها مع المعنى ، أي ملائمة المبنى مع المعنى . وينقسم إلى نوعين : اللّين والهيّن.

رابعًا: الليّن و الهيّن ، وهما مصطلحان يطلقان على الشكل المرن عند دخوله الجملة ، فالليّن ، الذي يكون بعض أشكاله أكثر خفة من بعضها الآخر ، مثل: الفتحة في(الكاتبَ) أخف من الضمة في(الكاتبُ)، والضمة أخف من الكسرة في(الكاتبِ)، والمدة الفتحيّة في (أخا) أخف من المدة الضمّية في (أخو)، وبالتالي أخف من المدة الكسرية في (أخي)، (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، صفحة ١٨٨)، وبهذا تكون الليّنات المتأخرة في بعض أشكالها، أكثر خفة من نظيراتها.

الكلمات التي تدخل تحت اسم الليّن:

- المكين : الاسم الذي يقبل حركتين، (أحمدُ ، أحمدَ) والاسم الذي يشمل على معتل قبلي ، ويكون كسريًا أو ضميًا، مثل: (الكاتبون ، الكاتبين) .
- الأمكن : الاسم الذي يقبل ثلاث حركات، (الكاتبَ ، الكاتبُ ، الكاتبِ) ، والاسم الذي يكون آخره مدّة ، ويمكن أن تكون فتحية ، أو ضمية ، أو كسرية ،(أخا ، أخو ، أخي) .

الكلمات التي تدخل تحت تسمية الفعل الليّن:

يدخل تحت هذه الزمرة الفعل المضارف فقط ، ويكون صحيح الآخر أو مهموز الآخر (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، صفحة ١٨٨)، مثل : (يكتبُ، يكتبَ ، يكتب ، يقرأُ ، يقرأَ ، يقرأ).

والهيّن ، الذي يكون بعض أشكاله أكمل بنية من بعضها الآخر، مثل: (يَسْعَى) ، فعدد أصواته سبعة ، في حين يتألف عدد أصوات الشكل (يَسْعَ)من ستة ، وبهذا تكون الليّنات المتأخرة في بعض أشكالها أكثر من عدد الليّنات المتأخرة قياسا بنظيراتها (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، الصفحات ١٨٨-١٩٢).

الكلمات التي تدخل تحت تسمي الاسم الهيّن:

- الاسم الذي يشمل على معتل قبلي ، ويكون ياءً أو مدة فتحيّة ، مثل: الخَصْمَين ، الخصمَان، ويدخل تحته المثنى وشبهه.
- الاسم الذي يكون آخره معتلًا ، ومسبوقًا بكسرة، مثل : (القاضيَ ، القاضي).

الكلمات التي تدخل تحت تسمية الفعل الهيّن:

- المضارع الذي يكون آخره مدة فتحية أو محذوفًا ، مثل : (يسعى ، يسعَ) .
- المضارع الذي يكون آخره مدة ضمية أو محذوفًا ، مثل : (يدعو ، يدعُ).

يرمي راسم الطحان إلى إعادة بناء النظرية النحوية العربية على أسس جديدة، ومنها :

- المبالغة في التعقيد بسبب نظرية لعامل ، والمعنوية خاصة، كالتجرد والابتداء وشبه الفعل... إلخ. أي أنه يرفض تفسير رفع المبتدأ مثلًا بوجود "عامل معنوي" غير محسوس.
- القوانين الطبيعية بديلًا عن العوامل، أي يحاول أن يجعل التغيّر الإعرابي ناتجًا عن ثقل النطق وخفته، والبناء الصوتي للكلمة، وكذلك الانسجام بين الكلمات، وأخيرصا ملائمة المبنى للعمنى، أي أنه ينقل النحو من مجال **الفلسفة الذهنية** إلى مجال **اللسانيات الصوتية والبنيوية.**

أما عدّه الكلمة كائنًا مرنًا، فهو ينظر إلى الكلمة بوصفها صورة متعددة من تداخل الأصوات والكلمات والجمل وفق ما يقتضيه السياق، لذلك استخدم مصطلحات: (الشكل الأصلي، الشكل المرن، اللين ، الهيّن) وهذه محاولة لصياغة نحو ديناميكي.

فيمكن تلخيص مفهوم الربط عند الطحان في ثلاث فقرات :

الفقرة الأولى: محاولة توحيد العلوم اللغوية" الصوت، النحو، العروض" وجعلها كنظام واحد بدلًا من تقسيمها إلى علوم منفصلة.

الفقرة الثانية: تحويل الدرس من المجرد إلى المحسوس، أي التقدير (مجرد) ⟵ الغبن/البتر (ملموس صوتيًا).

الفقرة الثالثة: تفسير الإعراب كظاهرة صوتية والعلامة الإعرابية ليست رمزًا فقط، بل نتيجة للبنية الصوتية.

خامسًا: الشكل العارض، يُعدّ الشكل العارض من المصطلحات التي جاء بها الأستاذ الطحان، ويقصد به الشكل الذي يحلّ محل الشكل الأصلي أو الشكل المعرب؛ تخلّصًا من عيبٍ عارض (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، صفحة ٢٣٨)، ومن أمثلته اتصال نا بالفعل الماضي في كلمة: (عرفنا)، إذ قد يقع التباس في دلالة (نا)، هل هي ضمير الفاعلين، أي: نحن عرفنا، أم ضمير المفعولين، أي: شخصٌ قد عرفنا؟ وللتخلّص من هذا الالتباس، عمد أهل اللغة إلى إحلال الشكل (عرفْ) محل الشكل (عرفَ) في صيغة: (عرفْنا)، فيكون المعنى: نحن عرفنا، وبذلك يزول الالتباس.

وقد رأى الأستاذ الطحان أن يُبحث هذا الشكل ضمن مباحث الصوتيات؛ لأن التحليل المنطقي للشكل العارض يكون صوتيًا، في حين أن دراسته ضمن مباحث النحو والإعراب قد تُفضي إلى صعوبة في الفهم وتشتّت ذهن الطالب.

من أمثلة الشكل العارض:

- الشكل العارض الذي يحل محل الشكل الأصلي للمرن: (تكتبَ ، تكتبُوا).
- الشكل العارض الذي يحلّ محل الشكل المعرب للمرن: (لم تكتبْ ، تكتبا ـ لم تكتبَا)، قاعدة منع الشرود"أي إلتقاء الساكنين"

لقد حاول الطحان إعادة تفسير بعض الظواهر النحوية والصرفية في ضوء منظور وظيفي وصوتي، بعيدًا عن التفسيرات التقليدية القائمة على العامل الإعرابي، فمثلًا رؤيته بأنّ **الشكل العارض** قائم على فكرة أن بعض الأبنية اللغوية لا تتغير لأسباب نحوية محضة، وإنما تلافيًا لعيب صوتي أو رفع لبس دلالي، وهذا التوجه ينسجم مع مبادئ اللسانيات الحديثة التي تربط بين البنية الصوتية والوظيفة التواصلية.

ويُحسب للباحث إدراكه لأهمية رفع الالتباس بوصفه عاملًا في التطور اللغوي، إذ إن اللغة تميل إلى الوضوح والاقتصاد في التعبير، كما أن ربطه بعض الظواهر بقاعدة منع التقاء الساكنين يعدّ تفسيرًا صوتيًا وجيهًا في عدد من المواضع.

ومع ذلك، يُؤخذ على هذا الطرح أن الباحث وسّع في مفهوم الشكل العارض توسيعًا قد يخلط بين الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية، فلا يجوز ان نقول أنّ كل صورة بديلة سببها عيب صوتي أو لبس دلالي، بل قد تكون نتيجة نظام صرفي في العربية، كما أن نقل هذه المسائل كلها إلى مباحث الصوتيات قد يُغفل البعد التركيبي والدلالي الذي تشترك فيه هذه الظواهر.

وعليه، فإن مفهوم **الشكل العارض** يمثل محاولة تجديدية ذات قيمة تفسيرية، إلا أنه يحتاج إلى مزيد من الضبط الاصطلاحي، وإلى تمييز أدق بين ما هو صوتي خالص، وما هو صرفي أو نحوي داخل بنية اللغة، وعدم الخلط بينهم.

سادسًا: المحل الإعرابي، ويقابله في النحو التقليدي ، حالات الإعراب ، تختلف كل حالة إعرابية في دلالتها عن الحالة الأخرى وهذا الاختلاف يعني تعدد الحالات الإعرابية وهي :(الرفع، النصب، الجر، الجزم)

١. **الرفع** :وهو خاص بالمرفوعات، وقد تشترك فيه الأسماء والفعل المضارع. ويرى بعض المحدثين، مثل إبراهيم مصطفى، أن الرفع يدل على الإسناد، (مصطفى، ١٩٥١، صفحة ٥١) في حين يعدّه الجواري لقبًا من ألقاب الإعراب. (الجواري، ١٩٨٤، صفحة ٧٣).
٢. **النصب** :ويكون في الأسماء، وكذلك في الفعل المضارع إذا دخلت عليه أداة نصب، وقد قلّل بعض النحاة المحدثين من شأنه؛ إذ عدّوا الفتحة، أو حركة النصب، حركةً خفيفةً مستحبة عند العرب، ومنهم

إبراهيم مصطفى (مصطفى، ١٩٥١، صفحة ٥٣)، في حين يرى الدكتور مهدي المخزومي أن الفتحة علامة شكلية خارجة عن الإسناد والإضافة، ولا تحتمل معنى إعرابيًا خاصًا (المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ١٩٨٦، الصفحات ٨١-٩٩)، ولا تؤيد الباحثة هذا الرأي؛ لأن الفتحة شأنها شأن الضمة والكسرة، فإذا نُزعت عنها الدلالة الإعرابية لزم أن تكون الكلمات المنصوبة غير خاضعة للإعراب، ومعلوم أن هذه الحركات تمثل أثرًا لعامل لفظي، أو معنوي، أو محلي، في التراكيب الخاضعة لهذه الظواهر الشكلية اللفظي.

٣. **الجر** :يختص بالأسماء دون الأفعال، وهو من خصائص الأسماء، ويكون بالإضافة، أو بحرف الجر، أو بالتبعية، ويقصر المخزومي الجر على الإضافة فقط (المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ١٩٨٦، الصفحات ٦٨-٧٠)؛ إذ يرى أن الجر بحرف الجر جزء من الإضافة، والكسرة تُعدّ إحدى النتائج المترتبة على العوامل الداخلة على المعمولات.

٤. **الجزم** :يختص بالفعل المضارع، ويقابل الجر في الأسماء من حيث الاختصاص. وقد سمّاه الدكتور مهدي المخزومي (الجواري، ١٩٨٤، صفحة ٩٥)حالةً إعرابيةً سلبية؛ لأنها تسلب الفعل المضارع دلالته الزمنية.

أما عند الأستاذ الطحان (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، الصفحات ١٩٨-٢٠٠)، فقد جعل المحال الإعرابية على قسمين:

١. **المحل الأول أو الأحادي:**

وهو المحل الذي يخضع فيه الشكل المرن كلّه للإعراب، ويكون في الحالات الآتية:

- **الأسماء** إذا لم يسبقها حرف من الحروف العاملة، كالجرّ أو القسم، وكانت مسندًا إليه .
- **الأفعال** إذا دخلت عليها أدوات النصب أو الجزم، أو وقعت تابعةً لما قبلها .

٢. **المحل الثاني أو الثنائي:**

وهو المحل الذي يخضع فيه بعض الشكل المرن للإعراب دون بعضه، ويكون في الحالات الآتية:

- **الأسماء** إذا وقعت مسندًا، أو تابعةً له .
- **الأفعال** إذا لم تقع في المحل الأول، أو جاءت تابعةً له .

ومن الملاحظ أن الأستاذ اعتمد تقسيم **المسند والمسند إليه** أساسًا في تحديد المحال الإعرابية، ويبدو أنه كان يروم التبسيط والاختصار، وتقريب الطريق إلى الفهم والاستيعاب لدى المعلم والمتعلم.

ويتضح أن الطحّان لم يأتِ بمفاهيم منقطعة عن التراث اللغوي، وإنما استثمر مفاهيم صوتية ونحوية وعروضية ثم أعاد تركيبها ضمن أنموذج واحد، ولكن خذا الطرح _رغم قوته التفسيرية_يثير إشكالًا وهو إمكانية اختزال الظاهر النحوية في البعد الصوتي، وهل يمكن للعامل الدلالي والتركيبي أن يظلَّ عنصرًا مستقلًا لا يمكن تجاوزه؟

سابعًا: العلامة العليا والعلامة الدنيا

استحدث الأستاذ (الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، ١٩٩٠، الصفحات ٢١٣-٢١٤)هذين المصطلحين ليُطلقهما على علامات الإعراب في المحال الإعرابية؛ فجعل **العلامة العليا** للكلمات الواقعة في المحل الأول، وجعل **العلامة الدنيا** للكلمات الواقعة في المحل الثاني.

فالعلامة العليا تعني عدم وجود علامة أشدّ انتقاصًا لخفة الكلمة أو بنيتها، بحسب المقام. أما العلامة الدنيا فتعني عدم وجود علامة أقلّ انتقاصًا لخفة الكلمة أو بنيتها، بحسب الحال.

ومن أمثلة ذلك:

- العلامة العليا في الفعل اللّيّن :**التسكين** .
- العلامة العليا في الاسم اللّيّن :**الضم** .
- العلامة الدنيا في الفعل الهيّن :**البتر** .
- العلامة الدنيا في الاسم الهيّن :**الغبن**.

نرى نزعة تجديدية واضحة لدى الأستاذ الطحان، من خلال سعيه إلى إعادة بناء أبواب الإعراب بمنظومة مصطلحية جديدة تقوم على الاقتصاد في التصنيف، وربط الظواهر النحوية بوظيفتها التركيبية، فقد استبدل التقسيم التقليدي القائم على العامل اللفظي والمعنوي بتقسيم يعتمد ثنائية **المسند والمسند إليه**، وهي ثنائية ذات أصل منطقي ولساني حديث، تروم تفسير العلاقات داخل الجملة تفسيرًا وظيفيًا.

ويُحسب لهذا التصور أنه يسعى إلى **تبسيط النحو العربي**، وإبعاد المتعلم عن تشعبات العوامل وكثرة الاستثناءات، وهو مقصد تربوي جدير بالتقدير، ولا سيما في مناهج التعليم الحديثة، كما أن استحداث مصطلحي **العلامة العليا** و**العلامة الدنيا** يدل على محاولة جادة لفهم العلامات الإعرابية في ضوء التدرج الصوتي والبنيوي، لا على أنها مجرد رموز شكلية جامدة.

غير أن هذا المشروع، على ما فيه من جدة، لا يخلو من مآخذ علمية، فاستحداث مصطلحات مثل : *الأحادي، الثنائي، العليا، الدنيا، البتر، الغبن* تحتاج إلى تحديد أدق، وضبط اصطلاحي أشدّ إحكامًا، لأن الغموض الاصطلاحي قد يفضي إلى تعقيد جديد بدل التيسير المنشود، كما أن الاقتصار على ثنائية المسند والمسند إليه قد لا يستوعب جميع العلاقات النحوية المركبة في العربية، لاسيما في أبواب التوابع، والفضلات، وشبه الجملة، والتراكيب ذات البنية المتداخلة.

ومن جهة أخرى، فإن إعادة تفسير العلامات الإعرابية تفسيرًا صوتيًا أو بنيويًا محضًا قد يُغفل بعدها الدلالي والوظيفي؛ إذ إن الضمة والفتحة والكسرة ليست مجرد مظاهر شكلية، بل تحمل في كثير من المواضع أثرًا تركيبيًا ودلالة نحوية لا يستغنى عنها.

إن مشروع الطحان يمثل محاولة إصلاحية جريئة في النحو العربي، تجمع بين الطموح العلمي والهمّ التعليمي، إلا أنه يحتاج إلى مزيد من الضبط المنهجي، وإلى اختبار أوسع في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة، حتى يتبين مدى صلاحيته بديلاً أو مكمّلًا للنظرية النحوية الموروثة.

بعض النماذج من الإعراب وفق القاعدة العامة للإعراب في كتاب *حقيقة الإعلال والإعراب*:

١. **جاءَ الكاتبُ:**

الكاتبُ: فاعل مضموم؛ لأنه ليّن أول .

٢. **لم يكتبْ:**

يكتبْ: فعل مضارع مسكَّن؛ لأنه ليّن أول .

هنا لا يوجد تقدير، بل تفسير صوتي مباشر، أي:

التسكين = تقليل الجهد النطقي

يوافق مبدأ:"Ease of articulation" الذي منع ظهور الحركة بسبب المد، وبالتالي يوافق مبدأ الاقتصاد الصوتي عند جاكبسون.

يرى الطحّان أن بدء الفعل بحرف مضارعة (وهو صوت لين نسبيًا) يجعل البنية تميل إلى التسكين، لا بسبب العامل (لم)، بل بسبب الاقتصاد الصوتي،"وأما حروف اللين فإنها أضعف الحروف..." فالضعف الصوتي هنا يتحول إلى سبب نحوي مباشر.

٣. **جاءَ الرجلُ:** الرجلُ: مرفوع لأنه هيّن.

الكلمة ذات بنية صوتية خفيفة (توازن مقطعي + خلو من التعقيد)، مما يسمح بظهور العلامة الإعرابية دون عائق، فربط بابن جني:"العرب تؤثر الخفة..."أي الخفة هنا لم تعد مجرد ميل، بل قاعدة تفسيرية للإعراب.

٤. **دارُ القاضي:**

القاضي: مضافٌ إليه مغبون؛ لأنه هيّن ثانٍ ثنائي .

"**مررتُ بالقاضي**" القاضي: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة.

عند الطحّان:

القاضي: مغبون (نقصت علامته).

فالياء النهائية (حرف علّة) تؤدي إلى نقص في ظهور الحركة، فيُفسَّر ذلك بوصفه غبنًا صوتيًا لا تقديرًا ذهنيًا، فهو يحوّل الحذف إلى درجة محددة (غبن).

٥. **لم يقضِ:**

يقضِ: فعل مضارع مبتور؛ لأنه هيّن أول .

تم حذف جزء من البنية (الياء)، وهو حذف كامل، لذا يُصنّف بوصفه بترًا لا مجرد حذف، فالمقارنة العروضية تكون:

١. الزحاف (نقص) أي الغبن.
٢. العلة (قطع) أي البتر

فيكون نفس المنطق الصوتي التدرّجي.

هنا الطحّان يفكك "الحذف" إلى درجات صوتية دقيقة بدل تعميمه، ويرى أن بدء الفعل بحرف مضارعة (وهو صوت لين نسبيًا) يجعل البنية تميل إلى التسكين، لا بسبب العامل (لم)، بل بسبب الاقتصاد الصوتي.

من خلال التطبيقات، يتبين أن الطحّان لا ينفي الإعراب وإنّما يعيد تفسيره وفق:

البنية الصوتية ⟵ التغير الصوتي ⟵ الحكم النحوي

أي أن:السكون ليس علامة مجردة، بل نتيجة خفة، والحذف ليس تقديرًا ، بل(غبن أو بتر) .

تكمن أهمية هذه التطبيقات في إلغاء الغموض في "التقدير" ، وتقديم تفسير قابل للملاحظة الصوتية، وكذلك ربط النحو بالاستعمال الحقيقي للغة، لكن يؤخذ عليه تقليله لدور العامل، وإهماله لبعض الأبعاد الدلالية للكلمة.

وبالتالي يمكن القول إن الطحّان كان يسعى إلى إعادة تأصيل النحو العربي على أساس صوتي، من خلال استبدال المفاهيم التجريدية (كالتقدير والعامل) بمفاهيم ملموسة (كاللين والغبن والبتر)، مما أتاح تفسيرًا أكثر واقعية للظواهر اللغوية، قائمًا على العلاقة العضوية بين الصوت والتركيب، وبذلك لم يعد الإعراب نظامًا شكليًا فحسب، بل أصبح انعكاسًا مباشرًا للبنية الصوتية للكلمة.

من الجدر بالملاحظة أن النحو التقليدي يقوم على مبدأ العامل والتقدير، ففي نحو: "القاضي"، تُقدَّر الضمة للتعذر، غير أن الطحّان يعيد تفسير هذه الظاهرة من خلال مفهومي الغبن(بوصفه نقصًا صوتيًا)، والبتر(بوصفه حذفًا تامًا)، وبذلك يحول التقدير من افتراض ذهني إلى نتيجة مباشرة لبنية صوتية.

وهذا التوجه يجد له صدى في تحليل ابن جني للحذف، حيث يقول: (جني(ت٣٩٢هـ)، ١٩٥٣، صفحة ٢٦٥ج١)"الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر"، فبهذا لا يخرج من الأصل ولكنه يمنحه وصفًا دقيقصا مبنيصا على أساس درجات الحذف.

الخاتمة

بفضل الله وعونه ، توصلت في هذه الدراسة إلى مجموعة استنتاجات ، نختزلها في النقاط الآتية :

- أن الطحان وقف موقفًا ناقدًا من نظرية العامل التى تعدّ من الأسس الكبرى في النحو العربي، وقد بُنيت عليها أبواب كثيرة، حتى غدت محورًا في تفسير الرفع والنصب والجر والجزم، ورأى أن تعليق الظواهر الإعرابية بعوامل مقدَّرة أو معنوية قد يوقع في قدر من التعقيد غير الضروري.
- اتجه إلى تفسير التغيرات النحوية من خلال طبيعة التركيب ذاته، والعلاقات القائمة بين وحدات الجملة، لا من خلال مؤثرات خارجية مفترضة، وهذا الاتجاه يمثل انتقالًا من "التفسير السببي" إلى "التفسير البنيوي"، إذ يصبح النظام نفسه هو المفسِّر لظواهره.
- من أبرز ما يميز الكتاب عنايته بظاهرة الإعلال، إذ يرى الطحان أن ما يصيب الأفعال والأسماء المعتلة من حذف أو قلب أو تسكين لا ينبغي أن يُفسَّر تفسيرًا شكليًا فحسب، بل يجب ربطه بالقوانين الصوتية التي تحكم نطق العربية" وهذا تفسير يجعل الإعلال جزءًا من النظام الصوتي العام، لا بابًا صرفيًا منفصلًا، وهذا التحليل يُحسب له؛ لأنه يعيد وصل الصرف بعلم الأصوات، ويؤكد أن علوم العربية متداخلة، وأن الفصل الحاد بينها قد يحجب فهم كثير من الظواهر، فيصبح الصوت عنصرًا مُنشئًا للحكم النحوي لا تابعًا له، وقد تجلّى هذا التوجّه في مفاهيمه الإجرائية (اللِّيّن، الهيِّن، الغبن، البتر)، التي لم تأتِ منقطعة عن التراث، بل استندت إلى أصول راسخة في الدرس الصوتي عند سيبويه وابن جني، وإلى منطق التدرّج في التغيير كما قرّره العروضيون في بابي الزحاف والعلّة.
- اتجه الطحان إلى استعمال عدد من المصطلحات الجديدة أو إعادة توظيف المصطلحات القديمة بدلالات مختلفة، رغبةً منه في بناء جهاز مفاهيمي يتناسب مع مشروعه، وهذه الخطوة تكشف عن وعيه بأن تجديد الفكر العلمي لا يكتمل من غير تجديد أدواته الاصطلاحية، غير أنه وجد إشكالًا منهجيًا؛ لأن كثرة المصطلحات الجديدة قد تؤدي إلى صعوبة تداول المشروع علميًا، ولا سيما إذا لم تحظَ بانتشار بين الباحثين، ومن ثمّ فإن نجاح أي مشروع تجديدي لا يتوقف على جدة الأفكار فحسب، بل على قابليتها للتواصل داخل المجتمع العلمي.
- يمكن النظر إلى مشروع راسم الطحان بوصفه محاولة جادة لتحرير النحو العربي من بعض أنماط الجمود المدرسي، وإعادته إلى دائرة السؤال العلمي، فهو لا يكتفي بتلقي الموروث، بل يناقشه ويعيد تأويله ويقترح بدائل له.

- ومهما اختلف الباحثون في قبول نتائجه أو رفضها، فإن القيمة الحقيقية لعمله تتمثل في إثارة قضايا منهجية مهمة، منها:

هل ما زالت نظرية العامل كافية لتفسير الظواهر النحوية؟

ما حدود العلاقة بين النحو وعلم الأصوات؟

هل يحتاج النحو العربي إلى جهاز اصطلاحي جديد؟

كيف يمكن الجمع بين التراث واللسانيات الحديثة؟

وهذه الأسئلة بحد ذاتها دليل على أن مشروعه تجاوز حدود الشرح الجزئي إلى مستوى التفكير في بنية العلم نفسه.

التوصيات :

في ضوء ما توصّلت إليه الدراسة من نتائج تتعلّق بإعادة تأصيل العلاقة بين الصوت والنحو في مشروع راسم الطحّان، يمكن اقتراح جملة من التوصيات العلمية، من أبرزها:

- تعزيز الدراسات التكاملية: أي توجيه البحث اللغوي نحو مقاربات تكاملية تجمع مستويات التحليل اللغوي(الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي)، مما يسهم في تجاوز النزعة التجزيئية التي طغت على الدرس النحوي.
- إعادة قراءة التراث اللغوي قراءة صوتية: فمن الضروري إعادة قراءة النصوص التراثية قراءة صوتية وخاصة عنجد سيبويه وابن جني، وفي ضوء اللسانيات الصوتية الحديثة، وذلك للكشف عن الأسس التي يمكن أن تدعم الاتجاهات التجديدية في النحو.
- توسيع التطبيق على مدوّنات لغوية متنوعة: أي من المستحسن اختبار مفاهيم الطحّان (اللِّيّن، الهيِّن، الغبن، البتر) على نصوص مختلفة (قرآنية، شعرية، نثرية) للتحقق من مدى قدرتها التفسيرية في سياقات لغوية متعددة.
- إدماج المعطيات اللسانية الحديثة: يُوصى بإدماج مفاهيم علم الأصوات الحديث، كالاقتصاد اللغوي وسهولة النطق، ضمن التحليل النحوي، بما يعزز من علمية الطرح ويقرّبه من الاتجاهات اللسانية المعاصرة.

- إعادة النظر في مفهوم "التقدير": أي الدعوة إلى مراجعة هذا المفهوم في الدرس اللغوي وإمكانية استبداله أو إعادة تفسيره في ضوء معطيات علم الصوت، كما اقترح الطحان، مع مراعاة عدم إغفال البعد التركيبي والدلالي.
- بناء نموذج نظري تكاملي: أي الجمع بي المستويات وتقديم تفسير شامل للظاهرة اللغوية دون اختزالها في مستوى واحد، وكذلك الاستفادة من المنهج العروضي في التحليل النحوي، وذلك بتفعيل العلاقة بين علم العروض والنحو، باستثمار مفاهيمه كالزحاف والعلة والبتر في الدرس النحوي.

المصادر والمراجع

- الأنصاري(ت٧٦١هـ), ا. هـ .(2004) ***.أوضح المسابك إلى ألفية ابن مالك*** (د.ط). بيروت: دار الطلائع.
- البعلي(ت٧٧٨هـ), م. ب .(2002) ***.الفاخر في شرح جمل عبد القادر*** (ط١). الكويت: دار التراث العربي.
- البنا, أحمد .(1987) ***.اتحاف الفضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر*** (ط١). القاهرة: علم الكتب.
- الجواري, أحمد. ع .(1984) ***.نحو التيسير*** (.د.ط) .بغداد: المجمع العلمي العراقي.
- الأوسط, الأخفش. ((د.ت)). ***كتاب العروض***. (ط١) القاهرة: دار الكتب.
- الرؤوف, ت. ط)) .د.ت ***.حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*** (د.ط) القاهرة: دار الإحياء العربية.
- السيوطي(ت٩١١هـ), ج. ا .(2006) ***.الاقتراح في أصول النحو*** .(د.ط) الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الطحان, راسم .(1990) ***.حقيقة الإعلال والإعراب*** .ط١. برلين: مطابع أدي فيرلج.
- الطحان, ر .(n.d.) .*مخطوطة النحو المقارن* .
- المخزومي, مهدي .(1986) ***.في النحو العربي، قواعد وتطبيق*** (ط٢). بيروت: دار الرائد.
- المخزومي, مهدي .**(1986)** ***.في النحو العربي، نقد وتوجيه*** (ط٢) بيروت: دار الرائد العربي.

- الواصل, س. ع)) .د.ت .(***موسوعة العروض والقافية***.(د.ط).
- اليازجي, ناصيف .(2003) .***فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب*** .(د.ط). إربد: دار الكتاب للطباعة والنشر.
- جني(ت٣٩٢هـ), ابن .(1953) .***الخصائص*** (د.ط) بيروت: المكتبة العلمية.
- عبداللطيف, محمد. ح .(2001) .***العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*** (د.ط) القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر.
- مرجان, م. أ .(2000) .***مفتاح الإعراب*** .ط١.القاهرة: مكتبة الآداب.
- مصطفى, إبراهيم .(1951) .***إحياء النحو***(د.ط).لجنة التأليف والترجمة والنشر: القاهرة.
- Jakobson, R. (1962). ***Selected Writings***. (1.) Netherlands: Mouton.
- Jones, D. (1891). ***An Outline of English Phonetics***. London: CORNELL University library.

الملحقات

الأستاذ راسم علي الطحان

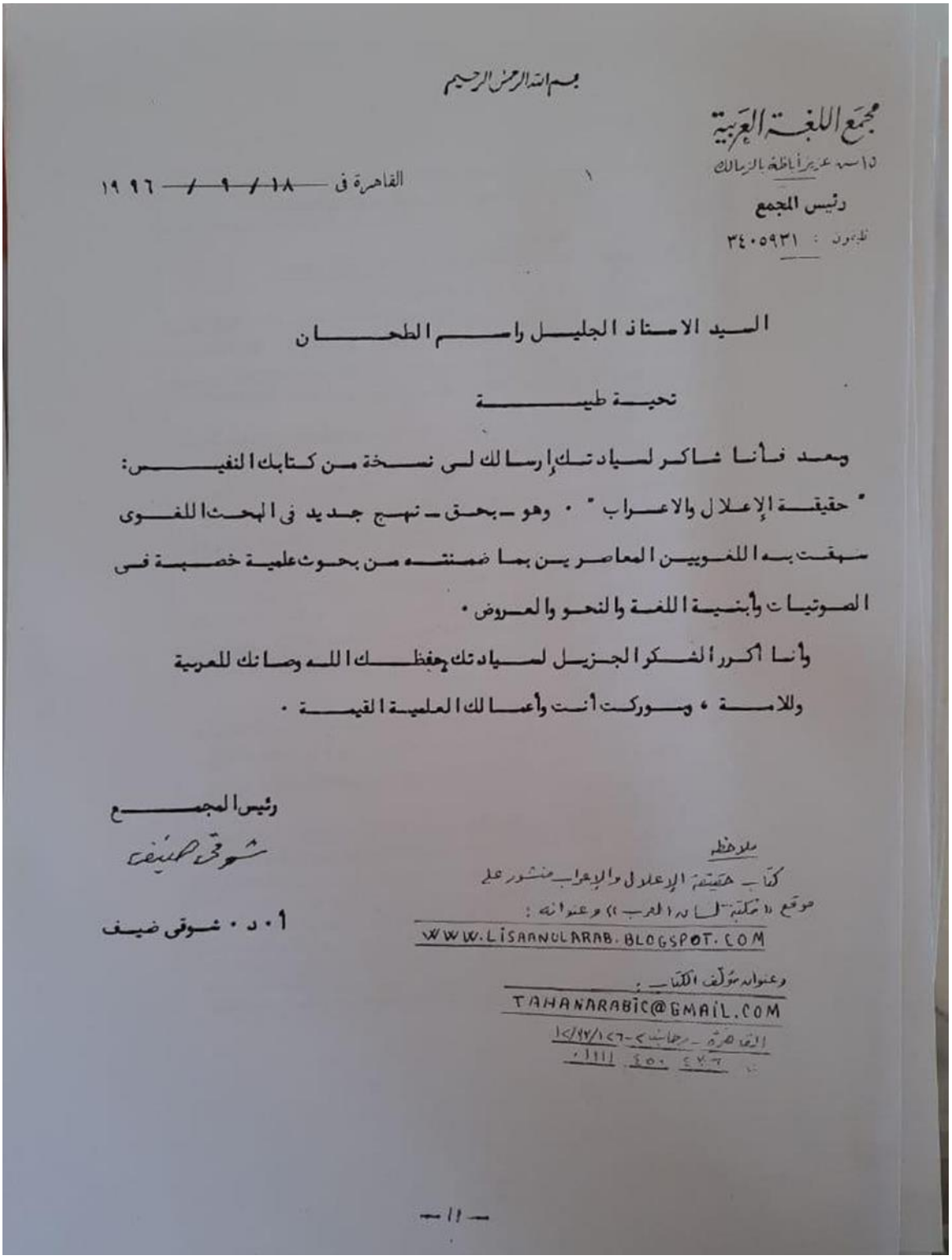

بسم الله الرحمن الرحيم

مجمع اللغة العربية
١٥ شارع عدلي أباظة بالزمالك
رئيس المجمع
تليفون : ٣٤٠٥٩٣١

القاهرة في ١٨ / ٩ / ١٩٩٦

السيد الاستاذ الجليل راسم الطحان

تحية طيبة

وبعد فأنا شاكر لسيادتك إرسالك لي نسخة من كتابك النفيس: " حقيقة الإعلال والاعراب " . وهو - بحق - نهج جديد في البحث اللغوي سبقت به اللغويين المعاصرين بما ضمنته من بحوث علمية خصبة في الصوتيات وأبنية اللغة والنحو والعروض .

وأنا أكرر الشكر الجزيل لسيادتك بحفظك الله وصانك للعربية وللامة ، وبوركت أنت وأعمالك العلمية القيمة .

رئيس المجمع
شوقي ضيف

أ.د. شوقي ضيف

ملاحظة
كتاب حقيقة الإعلال والإعراب منشور على موقع « مكتبة لسان العرب » وعنوانه :
WWW.LISAANULARAB.BLOGSPOT.COM

وعنوان مؤلف الكتاب :
TAHANARABIC@GMAIL.COM
القاهرة - رحاب ٢ - ١٧/١٢/١٦
٠١١١ ٤٥٠ ٤٧٦

- ١١ -